

الإنسجام النصي في ضوء موضوع الخطاب سورتا الأنعام والمطففين عينة

Textual coherence in the discourse
sorat Elanaam and Elmoutafeeen sampleد. نسيم بوغزة¹

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

bough2010@Gmail.Com

تاريخ الوصول: 2018/12/05 / القبول: 2019/05/27 / النشر على الخط: 2019/06/15

Recieved: 05/12/2018/ Accepted 27/05/2019/ Published online: 15/06/2019

ملخص البحث:

يعرض المقال كيفية تحقيق الإنسجام النصي في القرآن الكريم من حيث موضوع الخطاب؛ فيتناول البنية الكلية لموضوع الخطاب، ثم تنظيم الخطاب وترتيبه، ومنه نغير موضوعه، أو ما يعرف بالقطيعة الموضوعية، ويحاول أن يقيم مقارنة نصية عند المفسرين للقضايا الخطابية التي تقوم عليها السور، ومدى المواءمة بينها وبين الموضوع العام، وقد اخترنا البحث في أحد التفاسير الموضوعية، وهو الأساس في التفسير للشيخ سعيد حوى، مطبقين هذه الفروع على سورتين إحداهما من الطوال، وهي سورة الأنعام، والأخرى من المفصل، وهي سورة المطففين.

الكلمات المفتاحية: الإنسجام النصي، البنية الكلية، موضوع الخطاب، تنظيم الخطاب، القطيعة الموضوعية، المناسبة الموضوعية.

Abstract:

This article aims to tackle the issue of "textual coherence" in the Holy Quran from a thematic point of view. in order to do so, we will study the integral structure of the discourse theme, then we will study its organization, as well as the discourse change, otherwise known as the "thematic rupture".

Besides, we will attempt to conduct, on one hand, a historical approach of the discursive questions which constitute the basic foundation of the Surates, and, on the other hand, to show how much these questions are in accordance with the global theme.

On the practical side, we will adopt the thematic explanation of Said Hawa "Al Assas". in order to conduct this study, we have chosen two surates. The first one is among the long surates, Al An'am (The cattle) and the second one is among the short surates, Al Mutaaffune (The fraudsters).

Key Words: Textual Coherence, Integral Structure, discourse Theme, discourse Organization, Thematic rupture, Thematic accordance.

¹ - المؤلف المرسل: نسيم بوغزة الإيميل : bough2010@Gmail.Com

مَدخل:

يُعَدُّ الإنسجام النصِّي أحدَ الأركانِ التي تتحقَّق بِهَا نصِّيَّةُ النصِّ، أو بتعبيرٍ أدقَّ خطابيَّةُ الخطاب، إذ لا يتصوَّر نصٌّ مُتَّسِقًا شكليًّا دونَ أن يُحقَّق انسجامًا دلاليًّا، فمجرَّد الرِّبط الشكليِّ بينَ الجُمْلِ ورصفها لا يُعطي لها صفةَ النصِّيَّة، بل لا بدَّ من موضوعٍ يجمعُ بينها. أمَّا من زاويةٍ أُخرى فاشتمالُ النصِّ الواحدِ على عدَّةِ موضوعاتٍ يُحتمُّ البحثُ في المناسِبةِ الموضوعيَّةِ بينَ أطرافِ قضايَا هذه الموضوعاتِ الفرعيَّة، وكيفيَّةِ بناءِ الموضوعِ الكلِّيِّ للنصِّ.

1. موضوعُ الخطاب. (2)

إنَّ البحثَ في تقديمِ تعريفٍ لموضوعِ النصِّ/الخطابِ أمرٌ في غايةِ التعقيدِ، سواءً في التراثِ اللغويِّ العربيِّ، كما سَنَراهُ عندَ المُفسِّرينَ، أو الدِّرسِ اللسانيِّ الحديثِ على اعتبارِهِ مُفهومًا غيرَ قارٍ، لا يتحدَّدُ إلَّا من النماذجِ المُفترَحة - كما هو الحالُ عندَ فان دايك-، إذ يَعْتَبِرُ البنيةَ الكلِّيَّةَ وموضوعَ الخطابِ تمثيلًا دلاليًّا لقضيَّةٍ أو مجموعةٍ من قضايَا تُشكِّلُ خطابًا بِكامِلِهِ. (3) ويحدِّدُهُ محمَّدُ خطَّابِي بأنَّه بنيةٌ دلاليَّةٌ تصُبُّ فيها مجموعةٌ من الجُمْلِ/القضايَا بِتضافُرٍ مُستمرٍّ عَبرَ مُتوالياتٍ قد تطوَّلَ أو تقصُرُ حسبَ ما يفتَضِيهِ الخطابُ من إيجازٍ أو إطَّابٍ، أو شرحٍ أو تمطيط. (4) على أنَّ المساواة: (جُمْلَةٌ=قضيَّة) اقترَاحُ مبدئيٍّ؛ فقد تُكوِّنُ القضيَّةُ مُعبرًا عنها بِأكثرَ من جُمْلَةٍ، وهو الواقعُ أي: (مجموعُ جُمْلٍ=1 قضيَّة). (5) فتكوِّنُ الجُمْلُ هي الوحداتُ النحويَّةُ لِلبنيةِ النصِّيَّة، والقضايَا هي الوحداتُ الدلاليَّةُ لِلبنيةِ. ومن هنا صارَ لكلِّ قضيَّةٍ قطعةٌ نصِّيَّةٌ تتشكَّلُ في الأغلبِ من عدَّةِ جُمْلٍ، كما يُمكنُهَا ألاَّ تشتمَلَ سِوَى جُمْلَةٍ واحدةٍ، وهذه الأخيرة بِدورها يُمكنُ أن تتحمَّلَ أكثرَ من قضيَّةٍ. (6) ويتَّضحُ من ذلكَ أنَّ البنيةَ الكُبرى لِلنصِّ ترتبطُ بموضوعِهِ الكلِّيِّ؛ إذ تتحلَّى في ضوئها تلكَ الكفاءةُ الجوهريةُ لِمُتَكَلِّمٍ ما، والتي تَسمحُ لَهُ بأنَّ يُجيبَ عن سؤالٍ مثل: عَمَّ كانَ الكلامُ؟ أو ماذا كانَ هدفُ هذا الحوارِ؟ حتَّى بالنسبةِ لِنصوصٍ طويِلَةٍ ومُعقَّدةٍ،

(2) يتحدَّدُ النصُّ من حيثِ كونهُ موضوعًا شكليًّا مُجرَّدًا ويتحدَّدُ الخطابُ من حيثِ كونهُ ممارسةً اجتماعيَّةً مَلُوسَةً، ويتحدَّدُ بذلكَ التَّقابلُ: مُوزَّعٍ - جُمْلَةٌ - نصٌّ ↔ كَلِمَةٌ - قولٌ - خطابٌ، يُنظَرُ: سلاكتا، التَّرتيبُ في النصِّ، ترجمة: مفتاح بن عروس، دط، دت، ص 01.

(3) تُقدِّمُ البنيةُ الكُبرى عندَ فان دايك المعنى الشَّامِلَ لِلنصِّ، ونَحْصُلُ عَلَيَّه بِاختصارِ العِباراتِ المُكرَّرة، أو تَعْييمِهَا، أو تَرْكِيبِهَا، لِلْحُصُولِ عَلَى أَقَلِّ عَدَدٍ مُمكنٍ مِنَ القَضايَا الَّتِي تُؤَوِّلُ إِلَى البِنِيَةِ الكُبرى، وهي بِدورها لَيْسَتْ سِوَى قَضِيَّةٍ كُبرى عَلَى مُستَوَى مِنَ التَّجريدِ، فَهُوَ يُمَثِّلُ الصَّيَاغَةَ المُلَخَّصَةَ إِلَى أبْعَدِ حَدٍّ لِمَضْمُونِ النصِّ. يُنظَرُ: فان دايك، النصُّ والسِّيَاقُ، ترجمة: عبد القادر قيني، أفريقيا لِلنَّشرِ، الدَّارُ البَنِيضَاءُ، المَغْرِبُ، دط، 2000م، ص 191، وكلاوس برينكر، التَّحْلِيلُ اللُّغَوِيُّ لِلنصِّ، مَدخلٌ إِلَى المَفَاهِيمِ الأَسَاسِيَّةِ وَالْمَنَاهِجِ، ترجمة: سَعِيدِ حَسَنِ بَجِيرِي، مُؤَسَّسَةُ المُخْتَارِ لِلنَّشْرِ والتَّوْزيعِ، مِصرُ، ط 01، 2005م، ص 69-73.

(4) مُحَمَّدُ خَطَّابِي، لِسَانِيَّاتُ النصِّ، مَدخلٌ إِلَى انسجامِ الخطابِ، المَرْكَزُ الثَّقَافِيُّ العَرَبِيُّ، الدَّارُ البَنِيضَاءُ، المَغْرِبُ، ط 02، 2006م، ص 180.

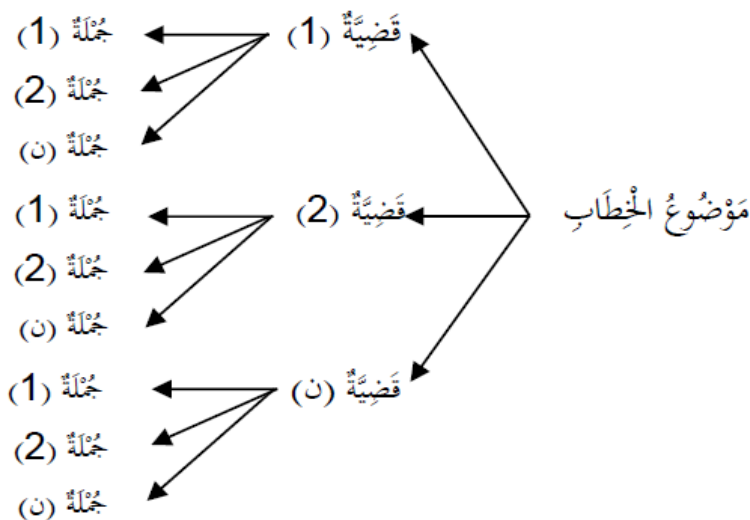
(5) فالفجَّانج هَاينِه من وديتر فيهنفيجر، مَدخلٌ إِلَى عِلْمِ اللُّغَةِ النصِّيِّ، ترجمة: فَالِحُ بِنِ شَيْبِ العُجْجِي، مطابعُ حَامِعَةِ المَلِكِ سَعُودِ، المَمْلَكَةُ العَرَبِيَّةُ السُّعُودِيَّةُ، دط، 1419هـ، ص 48.

(6) كلاوس برينكر، التَّحْلِيلُ اللُّغَوِيُّ لِلنصِّ، مَدخلٌ إِلَى المَفَاهِيمِ الأَسَاسِيَّةِ وَالْمَنَاهِجِ، ترجمة: سَعِيدِ حَسَنِ بَجِيرِي، مُؤَسَّسَةُ المُخْتَارِ لِلنَّشْرِ والتَّوْزيعِ، مِصرُ، ط 01، 2005م، ص 36.

هَذِهِ الْكِفَاءَةُ فِي اسْتِنَاجِ الْمَوْضُوعَاتِ وَوَصْفِ أَهْدَافِ النَّصِّ أَوْ تَقْدِيمِ مُلَخَّصَاتٍ لَهُ هِيَ الَّتِي تُسَهِّلُ فِي كَشْفِ أُبْنِيَّتِهِ. (7) وَمِنْ هُنَا صَارَ تَحْدِيدُ مَوْضُوعِ النَّصِّ/الْخِطَابِ تَابِعًا لِلْفَهْمِ الَّذِي يَسْتَخْلِصُهُ الْقَارِئُ الْمُعَيَّنُّ، وَيُحَدِّدُهُ بِشَكْلِ حَاسِمِ الْمَقْصِدِ الْمُخَمَّنِ لَدَى الْبَاطِ، أَيْ الْقَصْدِ التَّوَاصُلِيِّ الَّذِي اتَّبَعَهُ الْمُتَكَلِّمُ بِنَصِّهِ. (8)

2. الْبُنْيَةُ الْكُلِّيَّةُ لِمَوْضُوعِ الْخِطَابِ.

يَنْطَلِقُ فَاِنْ دَايِكْ عِنْدَ الْبَحْثِ فِي مَوْضُوعِ الْخِطَابِ مِنَ التَّسْأُلِ حَوْلَ الْعِلَاقَةِ بَيْنَ الْخِطَابِ وَبَيْنَ أَجْزَائِهِ، ثُمَّ يَعْرِضُ طَرَحَهُ بِمَقْطَعٍ تَتَابَعٍ فِيهِ مَجْمُوعَةٌ مِنَ الْجُمَلِ، وَيَخْلُصُ مِنْ تَحْلِيلِ تَرَابُطِ الْمَعَانِي الْفَرْعِيَّةِ فِيهَا إِلَى أَنَّ مَفْهُومَ الْمَوْضُوعِ يُسْتَنْتَجُ مِنْ ضَمِّ مَجْمُوعَةٍ مِنَ الْقَضَايَا مُعَبَّرٍ عَنْهَا فِي مُتَوَالِيَةٍ، وَإِذَا كَانَتْ أَكْثَرُ مِنْ قَضِيَّةٍ تَسْتَوْفِي هَذَا الشَّرْطَ (أَيَّ أَنْ تَكُونَ جُزْءًا مِنْ مُتَوَالِيَةٍ) فَيُمْكِنُ الْحَدِيثُ عَنْ بَنِيَاتٍ كُلِّيَّةٍ تَكُونُ (بَدَائِلَ لِلْخِطَابِ) يُسَمِّيَهَا (مَجْمُوعَةُ الْخِطَابِ)، (9) يُمْكِنُ أَنْ تُثَمِّلَهَا مِنْ خِلَالِ الشَّكْلِ التَّالِي:



شَكْلٌ تَوْضِيحِيٌّ لِلْعِلَاقَةِ بَيْنَ الْخِطَابِ وَبَيْنَ أَجْزَائِهِ

وَقَدْ لَقِيَ التَّفْسِيرُ الْمَوْضُوعِي لِلْخِطَابِ الْوَاحِدِ فِي الدَّرْسِ اللُّغَوِيِّ الْعَرَبِيِّ مَزِيدَ عِنَايَةٍ؛ إِذْ يَدُورُ فِي مَيْدَانِ الْبَلَاغَةِ وَالنَّقْدِ فِي بَحْثِ الْعِلَاقَاتِ بَيْنَ أَجْزَاءِ الْقَصِيدَةِ الْوَاحِدَةِ، وَمَا يَجْعَلُهَا كَالْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ، وَلَا يَسْمَحُ بِتَقْلِيمِ بَيْتٍ/عَنْصَرٍ فِيهَا أَوْ تَأْخِيرِهِ؛ فَإِذَا أَنْ تَرْتَبِطَ أَطْرَافُهَا مِنْ حَيْثُ الْمَعَانِي، وَهُوَ مَا يُسَمَّى بِالرَّابِطِ الْوَصْفِيِّ، لِعَدَمِ اعْتِمَادِهِ عَلَى وَسَائِلِ ظَاهِرَةٍ، أَوْ أَنْ تُوجَدَ عِلَاقَاتٌ ظَاهِرَةٌ تَفْتَضِي وَرُودَ الْآخِرِ عَلَى السَّابِقِ لُزُومًا؛ كَالْتَقَابِلِ وَالتَّضَادِّ وَالسَّبَبِيَّةِ وَالتَّفْسِيرِ، أَوْ أَنْ يُخْتَمَ الْمَوْضُوعُ (الْقَضِيَّةُ) الْأَوَّلُ بِعَرَضٍ مُمَهِّدٍ لِلَّذِي يَلِيهِ، أَوْ أَنْ يَتَضَمَّنَ الْإِشَارَةَ إِلَى بَعْضِ أَجْزَائِهِ، أَوْ أَنْ يَفْتَضِيهَا لُزُومًا، مَعَ كَوْنِ كُلِّ أَجْزَائِهِ مُسْتَعْنِيَةً بِعُمْدَتِهَا. وَيَكُونُ هَذَا النَّوعُ وَاضِحَ الْمَعَالِمِ فِي الْآيَاتِ الْمُسْتَقْلَةِ خَطِيًّا، أَيْ بِمَوْضُوعٍ وَاحِدٍ، وَهِيَ الصُّورَةُ النَّمَطِيَّةُ فِي الْعُمُودِ الشَّعْرِيِّ الْعَرَبِيِّ. أَمَّا فِيمَا لَا يَسْتَقِلُّ خَطِيًّا، فَيَكُونُ الرَّابِطُ ضَرْبًا نَحْوِيَّةً وَبَلَاغِيَّةً وَدَلَالِيَّةً بَيْنَ الْأَجْزَاءِ الَّتِي تَلْحَقُ بِعِزِّهَا كَالْمَعْمُولَاتِ بِتَعْبِيرِ

(7) صَلَاحُ فَضْلٍ، بَلَاغَةُ الْخِطَابِ وَعِلْمُ النَّصِّ، مَنُشُورَاتُ الْمَجْلِسِ الْوُطَنِيِّ لِلثَّقَافَةِ وَالْفُنُونِ وَالْآدَابِ، الْكُوَيْتُ، دَط، 1992م، ص 241.

(8) كلاوس برينكر، التَّحْلِيلُ اللُّغَوِيُّ لِلنَّصِّ، ص 74.

(9) فَاِنْ دَايِكْ، النَّصُّ وَالسِّيَاقُ، ص 187 وَمَا بَعْدَهَا.

النَحْوِيِّينَ، وَإِمَّا إِسْنَادًا بِتَعْيِيرِ الْبَلَغِيِّينَ. وَنَكْتَفِي فِي التَّدْلِيلِ عَلَى هَذَا الْإِخْتِيَارِ بِظَاهِرَتَيْنِ اثْنَتَيْنِ هُمَا: التَّضْمِينُ، وَالتَّوَسُّيعُ أَوْ تَبَاعُدُ الْأَرْكَانِ، أَمَّا التَّضْمِينُ فَهُوَ مَا لَمْ تَتَمَّ مَعَايِنُ قَوَائِمِهِ إِلَّا بِالْبَيْتِ الَّذِي يَلِيهِ،⁽¹⁰⁾ وَمِنْهُ قَوْلُ الْمُحَنُونِ (ت68هـ):⁽¹¹⁾ [على الوافر]

كَأَنَّ الْقَلْبَ لَيْلَةً قِيلَ يُغْدَى
قَطَاةٌ غَرَّهَا شَرَكُ فَبَاتَتْ
بَلِيلَى الْعَامِرِيَّةِ أَوْ يُرَاحُ
تُجَادِبُهُ وَقَدْ عَلِقَ الْجَنَاحُ

وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّنْفَرِيِّ (ت نحو 70 ق هـ):⁽¹²⁾ [على الطويل]

وَيَوْمٌ مِنَ الشَّعْرِ يَذُوبُ لُعَابُهُ
نَصَبْتُ لَهُ وَجْهِي وَلَا كِنَّ دُونَهُ
أَفَاعِيهِ فِي رَمَضَائِهِ تَتَمَلَّمُ
وَلَا سِتْرَ إِلَّا الْأَنْحَمِي الْمُرْعَبُ

فَفِي بَيْتِ الْمُحَنُونِ كَانَ خَبَرُ النَّاسِخِ (كَأَنَّ) فِي الْبَيْتِ الثَّانِي (قَطَاةً)، وَفِي بَيْتِ الشَّنْفَرِيِّ كَانَ خَبَرُ الْمُتَبَدِّلِ (لَيْلَةً) هُوَ الْجُمْلَةُ الْفَعْلِيَّةُ (دَعَسْتُ) فِي الْبَيْتِ الْآخِ. وَهِيَ ظَاهِرَةٌ مَعْدُودَةٌ مِنْ غُيُوبِ الْقَافِيَةِ الَّتِي تُخْرِجُهَا مِنْ جَيْدِ الشَّعْرِ؛ لِإِفْتِقَارِ الْبَيْتِ إِلَى الَّذِي يَلِيهِ حَتَّى يَتِمَّ مَعْنَاهُ، وَيَعْلَقُ أَبُو هَلَالٍ الْعَسْكَرِيُّ (ت بعد 395 هـ) عَلَى بَيْتِ الْمُحَنُونِ قَائِلًا: «فَلَمْ يُتِمَّ الْمَعْنَى فِي الْبَيْتِ الْأَوَّلِ حَتَّى أَتَمَّهُ فِي الْبَيْتِ الثَّانِي، وَهُوَ فَيِّحٌ».⁽¹³⁾ وَهُوَ مَا لَمْ يَلْقَ قَبُولًا فِي الدِّرَاسَةِ النَّصِّيَّةِ، فَصَلَّاحُ فَضْلٍ، مَثَلًا، يَرْفُضُ هَذِهِ الدِّرَاسَةَ لِلظَّاهِرَةِ مِنْ مُنْطَلَقِ أَنَّ الْحُكْمَ عَلَى النَّصِّ/الْقَصِيدَةِ لَا بُدَّ أَنْ يَصْدُرَ عَنْ نَظَرَةٍ شُمُولِيَّةٍ؛ لِأَنَّ تَمَاسُكَ الْأَجْزَاءِ «خَاصِّيَّةٌ دَلَالِيَّةٌ لِلْخِطَابِ، تَعْتَمِدُ عَلَى فَهْمِ كُلِّ جُمْلَةٍ مَكُونَةٍ لِلنَّصِّ فِي عِلَاقَتِهَا بِمَا يُفْهَمُ مِنَ الْجُمْلَةِ الْأُخْرَى».⁽¹⁴⁾ أَمَّا إِنْ زَادَ التَّضْمِينُ عَنِ الْبَيْتَيْنِ صَارَ تَوْسِيعَةً أَوْ تَبَاعُدَ الْأَرْكَانِ، كَقَوْلِ النَّابِغَةِ (ت نحو 18 ق هـ):⁽¹⁵⁾ [على البسيط]

(10) هَذَا فِي الشَّعْرِ، أَمَّا فِي غَيْرِهِ فَالتَّضْمِينُ أَنْ يُضْمَنَ الْفِعْلُ أَوْ الْوَصْفُ مَعْنَى فِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ آخَرَ وَيُشَارُ إِلَى الْمَعْنَى الْمُضْمَنِ بِذِكْرِ مَا هُوَ مِنْ مُتَعَلِّقَاتِهِ مِنْ حَرْفٍ أَوْ مَعْمُولٍ فَيَحْصُلُ فِي الْجُمْلَةِ مَعْنَيَانِ.

(11) دِيَوَانُ بَجْنُونٍ لَيْلَى (قَيْسِ بْنِ الْمُلُوحِ)، حَقَّقَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ وَقَدَّمَ لَهُ: مُحَمَّدٌ إِبرَاهِيمُ سَلِيمٌ، دَارُ الطَّلَاعِ، الْقَاهِرَةُ، مِصْرُ، دط، 2010م، ص118.

(12) دِيَوَانُ الشَّنْفَرِيِّ، تَحْقِيقٌ: إِمِيلُ بَدِيعُ يَعْغُوبَ، دَارُ الْكِتَابِ الْعَرَبِيِّ، بَيْرُوتُ، ط02، 1996م، ص69-70.

تَتَمَلَّمُ: تَتَحَرَّكُ. وَالْكَرْنُ: وَقَاءُ كُلِّ شَيْءٍ وَسِتْرُهُ، وَيُطْلَقُ عَلَى الْبَيْتِ، وَجُمُعٌ عَلَى أَكْثَانٍ وَأَكْنَةٍ. وَالْأَنْحَمِيُّ: ضَرْبٌ مِنَ الْبُرُودِ. الْمُرْعَبُ: الْمُقَطَّعُ الْمُرْفَقُ.

(13) أَبُو هَلَالٍ الْعَسْكَرِيُّ، كِتَابُ الصَّنَاعَتَيْنِ: الْكِتَابَةُ وَالشَّعْرُ، دط، دت، ص36.

(14) صَلَّاحُ فَضْلٍ، بَلَاغَةُ الْخِطَابِ وَعِلْمُ النَّصِّ، ص245، وَمُحَمَّدُ الْأَخْضَرُ الصَّبِيحِيُّ، مَدْخَلٌ إِلَى عِلْمِ النَّصِّ وَبَحَالَاتِ تَطْبِيقِهِ، مَنَشُورَاتُ الْإِخْتِلَافِ، الْجَزَائِرُ، ط01، 2008م، ص136.

(15) دِيَوَانُ النَّابِغَةِ الدُّبَيَّانِيَّةِ، شَرَحٌ وَتَقْدِيمٌ: عَبَّاسُ عَبْدِ السَّاتِرِ، دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ، بَيْرُوتُ، لُبْنَانُ، ط03، 1996م، ص16.

نُشِيرُ هُنَا إِلَى نُقْطَةٍ دَقِيقَةٍ، وَهِيَ أَنَّ التَّرَايُطَ الْمُقْصُودَ هُنَا هُوَ الَّذِي يَكُونُ بَيْنَ الْجُمْلَةِ الْمُسْتَقَلَّةِ تَرْكِيبِيًّا، أَيِ الَّتِي لَا تَبْدُو مُتَعَلِّقَةً فِي ظَاهِرِهَا. وَهُوَ مَا يُعَسَّرُ أَنْ التَّوَسُّيعُ فِي الْعَرَبِيَّةِ يَمْتَدُّ -نَظَرِيًّا- إِلَى مَا لَا نَهَايَةَ.

فَمَا الْفَرَاتُ إِذَا جَاشَتْ غَوَارِبُهُ
يَمُدُّهُ كُلُّ وَادٍ مُتَرَعٍ لِحَبِّ
تَرْمِي أَوَاذِيَهُ الْعَبْرَيْنِ بِالزَّيْدِ
فِيهِ زَكَامٌ مِنَ الْيَنْبُوتِ وَالْحَصَدِ
يَظَلُّ مِنَ خَوْفِهِ الْمَلَأُحَ مُعْتَصِمًا
يَوْمًا بِأَجُودٍ مِنْهُ سَيَّبَ نَافِلَةً
لَا يَحُولُ عَطَاءُ الْيَوْمِ دُونَ غَدِ
يَمُجُّ النَّدى جَنَاجَتَهَا وَعَرَارُهَا

حَيْثُ فَصَلَ بَيْنَ الْمُسْنَدِ وَالْمُسْنَدِ إِلَيْهِ بَيِّنَاتٍ كَامِلَانِ، وَكَذَلِكَ بَجَدِ الصُّورَةَ بِتَمَامِهَا فِي قَوْلِ كُثَيْرٍ (ت 105هـ):⁽¹⁶⁾ [على الطويل]

فَمَا رَوْضَةٌ بِالْحَزْنِ طَيِّبَةُ الشَّرَى
بِمُنْخَرِقٍ مِنْ بَطْنِ وَادٍ كَانَتْهَا
يَمُجُّ النَّدى جَنَاجَتَهَا وَعَرَارُهَا
تَلَاقَتْ بِهِ عَطَارَةٌ وَتَجَارُهَا
لَطِيمَةٌ دَارِيٌّ تَفْتَقُ فَارُهَا
وَقَدْ أَوْقَدَتْ بِالْمَنْدَلِ الرَّطْبِ نَارُهَا
بِأَطْيَبِ مَنْ أَرْدَانٍ عَزَّةَ مَوْهِنًا

وَيَضْرِبُ السَّكَاكِي (ت 626هـ) مَثَلًا عَنِ الْوَصْلِ الَّذِي لَا تَظْهَرُ فِيهِ صِلَةُ الْجَمْعِ بَيْنَ الْمُؤَصُّلَاتِ بِالْمِثَالِ: «زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، وَدَرَجَاتُ الْحُمْلِ ثَلَاثُونَ، وَكُمُ الْحَلِيفَةِ فِي غَايَةِ الطُّولِ، وَمَا أَحْوَجُنِي إِلَى الْإِسْتِفْرَاحِ، وَأَهْلُ الرُّومِ نَصَارَى، وَفِي عَيْنِ الدُّبَابِ جُحُوظٌ، وَكَانَ جَالِينُوسُ مَاهِرًا فِي الطَّبِّ، وَخَتَمَ الْقُرْآنُ فِي التَّرَاوِيحِ سُنَّةً، وَإِنَّ الْقِرْدَ لَشَيْبَةً بِالْأَدَمِيِّ». (17) وَفِيهِ تَنْصُحُ ضَرُورَةُ وَجُودِ مَوْضُوعِ خِطَابٍ يَجْمَعُ أَطْرَافًا مُتَوَالِيَةً مِنَ الْجُمْلِ كَيْ تُوَصَلَ بِالْعَاطِفِ، وَإِلَّا فَالْتَرَكُ أَحَقُّ. وَيَعُدُّ السَّكَاكِيُّ الْعَطْفَ بَيْنَ هَذِهِ الْجُمْلِ لِعَبْرِ مُسَوِّغٍ (الَّذِي هُوَ الْمَوْضُوعُ) مُخْرِجًا لِصَاحِبِهِ مِنْ زُمرَةِ الْعُقَلَاءِ، وَعُدَّ مِنَ السَّخَافَةِ وَالْمَسْخَرَةِ وَالطَّرَافِ وَالنَّوَادِرِ، وَلَكَانَ الْفَصْلُ أَهْوَنَ بِأَنْ يَرْمِيَ الْجُمْلَ رَمِي الْحَصَى وَالْجُوزِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَطْلُبَ الْإِثْلَافَ بَيْنَهَا. (18)

وَإِذَا زُمْنَا الْبَحْثَ فِي مَوْضُوعِ النَّصِّ/الْخِطَابِ لَدَى الْمُفَسِّرِينَ، فَسَنَجِدُ إِجْرَاءَ مَفْهُومِهِ دُونَ لَفْظِهِ، لَكِنَّ تَحْلِيلَاتِهِمْ وَتَفْسِيرَاتِهِمْ تَكْشِفُ عَنْ وَجُودِ هَذَا الْمَفْهُومِ، وَأَكْثَرُ مَا يَتَضَعُ لَنَا ذَلِكَ عِنْدَ حَدِيثِهِمْ عَنْ أَغْرَاضِ السُّورِ، فَهَذَا ابْنُ عَاشُورٍ (ت 1284هـ) قَبْلَ بَدَايَةِ تَفْسِيرِ كُلِّ سُورَةٍ يُقَدِّمُ لَهَا بِالْحَدِيثِ عَنْ مَوْضُوعِهَا الْإِجْمَالِيِّ، وَمَا تَنْبِيهِ عَلَيْهِ مِنْ مَوْضُوعَاتٍ فَرَعِيَّةٍ، فَيَقُولُ فِي مُقَدِّمَةِ تَحْرِيرِهِ: «وَلَمْ أُعَادِرْ سُورَةً إِلَّا بَيَّنْتُ مَا أَحِيطَ بِهِ مِنْ أَغْرَاضِهَا لِئَلَّا يَكُونَ النَّاطِرُ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ مَقْصُورًا عَلَى بَيَانِ مُفْرَدَاتِهِ وَمَعَانِي جُمْلَةٍ كَانَتْهَا فَقَرَّ مُتَفَرِّقَةً تَصْرِفُهُ عَنْ رُوعَةِ انْسِجَامِهِ وَتَحْجُبُ عَنْهُ رَوَائِعَ جَمَالِهِ»، (19) فَحِينَ يُقَدِّمُ لِسُورَةِ الْقُرْآنِ مَثَلًا يُعَسِّمُهَا إِلَى مَوْضُوعَاتٍ تَتَمَحَوَّرُ حَوْلَهَا، فَيَقُولُ: «أَقِيمَتْ هَذِهِ السُّورَةُ عَلَى ثَلَاثِ دَعَائِمٍ: الْأُولَى: إِبْثَابُ أَنَّ الْقُرْآنَ مُنَزَّلٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ،

(16) دِيوَانُ كُثَيْرٍ عَزَّةَ، جَمْعُهُ وَشَرْحُهُ: إِحْسَانُ عَبَّاسٍ، دَارُ الثَّقَافَةِ، بَيْرُوتُ، لُبْنَانُ، دَط، 1391هـ/1971م، ص 429-430.

الْجَنَاحَاتِ وَالْعَرَارُ: نَبَاتَانِ طَيِّبَا الرَّائِحَةِ، وَالْمُنْخَرِقُ: الْمُتَسَّعُ، وَأُفَيْدَ: دُقَّ وَثُشِرَ، وَاللَّطِيمَةُ: الْمَسْكُ، وَدَارِيٌّ: نِسْبَةٌ إِلَى فُرْضَةِ دَارِيْنِ، وَالْمَنْدَلُ: الْعُودُ.

(17) يُوسُفُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ السَّكَاكِيُّ، مِفْتَاحُ الْعُلُومِ، ضَبْطُهُ وَكَتَبَ هَوَامِشُهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ: نَعِيمُ زُرَّور، دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ، بَيْرُوتُ، لُبْنَانُ، ط 02، 1987م، ص 270-271.

(18) الْمَرْجِعُ السَّابِقُ نَفْسُهُ، ص 271.

(19) مُحَمَّدُ الطَّاهِرُ بْنُ عَاشُورٍ، التَّحْرِيرُ وَالتَّنْوِيرُ (تَحْرِيرُ الْمَعْنَى السَّيِّدِ وَتَّنْوِيرُ الْعَقْلِ الْجَدِيدِ مِنْ تَفْسِيرِ الْكِتَابِ الْمَجِيدِ)، الدَّارُ التُّونُسِيَّةُ لِلنَّشْرِ، تُونِسُ، دَط، 1984م، (08/01).

والتَّنْوِيه بِالرَّسُولِ الْمُنَزَّلِ عَلَيْهِ (ﷺ) وَدَلَائِلُ صِدْقِهِ. الدَّعَامَةُ الثَّانِيَّةُ: إِبْثَابُ الْبَعْثِ وَالْجَزَاءِ، وَالْإِنْذَارُ بِالْجَزَاءِ فِي الْآخِرَةِ. الدَّعَامَةُ الثَّالِثَةُ: الْإِسْتِدْلَالُ عَلَى وَحْدَانِيَّةِ اللَّهِ، وَتَفَرُّدِهِ بِالْخَلْقِ، وَتَنْزِيهِهِ عَنْ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ أَوْ شَرِيكٌ، وَإِبْطَالُ إِهْيَةِ الْأَصْنَامِ، وَإِبْطَالُ مَا زَعَمُوهُ مِنْ بُنُوَّةِ الْمَلَائِكَةِ لِلَّهِ تَعَالَى». (20) وَلَا يَكَادُ يَبْعُدُ عَنِ الْأَلُوسِيِّ (ت 1270هـ) فِي مُسْتَهَلِّ السُّورَةِ حَيْثُ قَالَ: «افْتَتَحَ سُبْحَانَهُ هَذِهِ السُّورَةَ بِمَا يَدُلُّ عَلَى تَعَالِيهِ جَلَّ شَأْنُهُ عَمَّا سِوَاهُ فِي ذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ أَوْ عَلَى كَثْرَةِ خَيْرِهِ تَعَالَى وَدَوَامِهِ وَأَنَّهُ أُنْزِلَ الْفُرْقَانُ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا إِطْمَاعًا فِي خَيْرِهِ وَتَحْذِيرًا مِنْ عِقَابِهِ جَلَّ شَأْنُهُ». (21)

وَمِمَّنْ لَمَحَ وَحْدَةَ مَوْضُوعَاتِ السُّورِ الْقُرْآنِيَّةِ مَعَ تَعَدُّدِ الْقَضَايَا الَّتِي تَتَضَمَّنُهَا أَبُو إِسْحَاقَ الشَّاطِئِيُّ (ت 790هـ)، إِذِ اسْتَبَانَ لَهُ أَنَّ السُّورَةَ وَإِنْ تَعَدَّدَتْ قَضَايَاهَا فَهِيَ بِاعْتِبَارِ النَّظْمِ كَلَامٌ وَاحِدٌ مُتَّصِلٌ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ، فَلَا يُسَوِّغُ لَنَا تَعَدُّدُ قَضَايَاهَا أَنْ نَنْظُرَ إِلَيْهَا بِاعْتِبَارِهَا أَجْزَاءً مُسْتَقِلَّةً عَنْ بَعْضِهَا، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ اسْتِيفَائِهَا بِالنَّظَرِ لِمَنْ أَرَادَ التَّفَهُّمَ السَّيِّدَ؛ لِأَنَّ «ذَلِكَ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ النَّظَرِ فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ وَآخِرِهِ بِحَسَبِ تِلْكَ الْإِعْتِبَارَاتِ؛ فَاعْتِبَارُ جِهَةِ النَّظْمِ مَثَلًا فِي السُّورَةِ لَا تَتِمُّ بِهِ فَايِدَةٌ إِلَّا بَعْدَ اسْتِيفَاءِ جَمِيعِهَا بِالنَّظَرِ؛ فَالْإِقْتِصَارُ عَلَى بَعْضِهَا فِيهِ عَيْرٌ مُفِيدٌ غَايَةَ الْمَقْصُودِ، كَمَا أَنَّ الْإِقْتِصَارَ عَلَى بَعْضِ الْآيَةِ فِي اسْتِفَادَةِ حُكْمٍ مَا لَا يُفِيدُ إِلَّا بَعْدَ كَمَالِ النَّظَرِ فِي جَمِيعِهَا». (22)

3. تَنْظِيمُ الْخِطَابِ وَتَرْتِيبُهُ.

لَا شَكَّ أَنَّ لِتَرْتِيبِ الْوَقَائِعِ وَالْأَحْدَاثِ حَسَبَ مَا تَقَعُ فِي الْخَارِجِ أَهْمِيَّةٌ فِي انْسِحَامِ الْخِطَابِ، وَكَثِيرًا مَا يُؤَدِّي تَدَاخُلُ التَّرْتِيبِ فِي خِطَابٍ مَا إِلَى عَدَمِ انْسِحَامِهِ، ذَلِكَ أَنَّ الْإِنْتِقَالَ الْمَوْضُوعِيَّ (حَسَبَ الْقَضَايَا) فِي الْخِطَابِ الْوَاحِدِ لَا بُدَّ أَنْ تَحْكُمَهُ جُمْلَةٌ مِنَ الْعَلَاqَاتِ التَّنْظِيمِيَّةِ تُحَدِّدُ نَمَطَ تَرْتِيبِهِ، وَمِنْ ثَمَّ تُسَهِّمُ فِي انْسِحَامِهِ، وَيَخْرُجُ مِنْ هَذَا الطَّرِيقِ النُّصُوصُ الَّتِي تَتَكَلَّمُ عَنِ الْمَوْضُوعِ نَفْسِهِ وَتُضَيِّفُ إِلَيْهِ فِي الْمَسَارِ الْخَطِّيِّ كُلَّ مَرَّةٍ مَعْلُومَةً جَدِيدَةً، عَلَى اعْتِبَارِ التَّسْلُسِ الْمَنْطِقِيِّ بَيْنَ مَا يَلْحَقُ وَمَا يَسْبِقُ فِيهَا (كَالْأَحْدَاثِ وَالزَّمَنِ)، وَهُوَ مَا يَخْلُقُ تَرْتِيبًا تَلَاوُظِيًّا فِي مَوْضُوعَاتِهَا، وَفُقَ قَاعِدَةُ التَّدْرُجِ (Progression). (23) وَإِنَّمَا نَرُومُ الْبَحْثَ فِي النُّصُوصِ/الْخِطَابَاتِ الَّتِي تَتَعَدَّدُ مَوْضُوعَاتِهَا، وَلَا تَظْهَرُ الْمُنَاسَبَةُ وَالصَّلََةُ بَيْنَهَا، (24) وَبِتَعَسَّرِ رِنُطِ مَوْضُوعِ قَضِيَّةٍ بِالسِّيَاقِ الْقَبْلِيِّ، مِمَّا يُوهِمُ وَجُودَ قَطِيعَةٍ مَوْضُوعِيَّةٍ. (25)

(20) الْمَرْجِعُ السَّابِقُ نَفْسُهُ، (314/18).

(21) مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْحُسَيْنِيُّ الْأَلُوسِيُّ، رُوْحُ الْمَعَانِي فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ وَالسَّبْعِ الْمَثَانِي، تَحْقِيقُ: عَلِيٍّ عَبْدِ الْبَارِي عَطِيَّة، دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ، بَيْرُوتُ، لُبْنَانُ، ط 01، 1415هـ، (420/09).

(22) الشَّاطِئِيُّ، الْمَوْافَقَاتُ فِي أَصُولِ الْأَحْكَامِ، تَحْقِيقُ: أَبِي عُيْدَةَ مَشْهُورِ بْنِ حَسَنِ آلِ سَلْمَانَ، دَارُ ابْنِ عَفَّانَ، الْمَمْلَكَةُ الْعَرَبِيَّةُ السُّعُودِيَّةُ، ط 01، 1417هـ/1997م، (268/04).

(23) وَيَصْطَلِحُ عَلَيْهِ بَرِنَكَرُ بِسَلْمِيَّةِ الْمَوْضُوعَاتِ، يُنْظَرُ: التَّخْلِيلُ اللُّغَوِيُّ لِلنَّصِّ، ص 74.

(24) وَهِيَ مَسْأَلَةٌ أَقْرَبُ مَا تَكُونُ إِلَى مَا يُسَمِّيهِ مِشَالُ آدَمَ مُصْطَلَحَ الْبُنْيَةِ الْكُبْرَى (Macro-Structure)، لِيُشِيرَ إِلَى كَيْفِيَّةِ التَّعَامُلِ مَعَ الْإِنْقِطَاعَاتِ الَّتِي يُوَاجِهُهَا الْقَارِئُ فِي تَعَامُلِهِ مَعَ النَّصِّ.

(25) لِلتَّفْصِيلِ فِي مَفْهُومِ الْقَطِيعَةِ الْمَوْضُوعِيَّةِ، يُنْظَرُ: مُفْتَاَحُ بْنُ عُرُوسَ، الْإِتْسَاقُ وَالْإِنْسِحَامُ فِي الْقُرْآنِ، أَطْرُوحَةُ دُكْتُورَاهُ دَوْلَةٍ، جَامِعَةُ الْجَزَائِرِ، 2007/2006م، ص 84-91.

وَيَبْدُو هَذَا الْعَنْصُرُ مُكَرَّرًا إِذَا مَا قَارَنَاهُ بِسَابِقِهِ، إِلَّا أَنَّ التَّفْرِيقَ بَيْنَهُمَا وَاضِحٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْأَوَّلَ يَنْبَنِي عَلَى الصُّورَةِ الْكُلِّيَّةِ لِلْمَوْضُوعِ الْوَاحِدِ، فِي حِينِ أَنَّ هَذَا الْجُزْءَ يَتَّصِلُ بِالتَّائِبِ الْمُنْتَظَمِ لِأَجْزَاءِ الْخُطَابِ، وَمَا يَتَّصِلُ بِالْبَحْثِ فِي أَسْبَابِ التَّرْتِيبِ، وَتَعْلُقُ الْمَوْضُوعَاتِ الْجُزْئِيَّةِ فِي بِنَاءِ الْمَوْضُوعِ الْكُلِّيِّ، فَعَنْ تَرْتِيبِ سُورَةِ الْمُؤْمِنِينَ مَثَلًا بَحْدُ ابْنِ عَاشُورٍ يَذْكُرُ الدَّعَائِمَ الَّتِي تَقُومُ عَلَيْهَا؛ إِذْ «تَدُورُ آيُهَا حَوْلَ مَحْوَرِ تَحْقِيقِ الْوَحْدَانِيَّةِ وَإِبْطَالِ الشَّرْكِ وَنَقْضِ قَوَاعِدِهِ، وَالتَّنْوِيهِ بِالْإِيمَانِ وَشَرَائِعِهِ. فَكَانَ افْتِتَاحُهَا بِالْبَشَارَةِ لِلْمُؤْمِنِينَ بِالْفَلَاحِ الْعَظِيمِ، (...)، وَأَعْقَبَ ذَلِكَ بِوَصْفِ خَلْقِ الْإِنْسَانِ أَصْلِهِ وَنَسْلِهِ الدَّالِّ عَلَى تَفَرُّدِ اللَّهِ تَعَالَى بِالْإِلَهِيَّةِ لِتَفَرُّدِهِ بِخَلْقِ الْإِنْسَانِ وَنَشَأَتِهِ (...)، وَانْتَقَلَ إِلَى الْإِعْتِبَارِ بِخَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَدَلَالَتِهِ عَلَى حِكْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى (...)، وَانْتَقَلَ إِلَى التَّذْكِيرِ بِبِعْتَةِ الرُّسُلِ لِلْهُدَى وَالْإِرْشَادِ إِلَى التَّوْحِيدِ وَالْعَمَلِ الصَّالِحِ (...)، وَخُتِمَتْ بِأَمْرِ النَّبِيِّ (ﷺ) أَنْ يَغُضَّ عَنْ سُوءِ مُعَامَلَتِهِمْ وَيَدْفَعَهَا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ، وَيَسْأَلُ الْمَغْفِرَةَ لِلْمُؤْمِنِينَ».⁽²⁶⁾

4. تَغْيِيرُ مَوْضُوعِ الْخُطَابِ.

إِنَّ الْحَدِيثَ عَنِ التَّغْيِيرِ (الِانْتِقَالِ، التَّحَوُّلِ) الْمَوْضُوعِيِّ لِلْخُطَابِ يَسْتَلْزِمُ الْبَحْثَ فِي الرِّوَابِطِ أَوْ الْعَلَاqَةِ الدَّلَالِيَّةِ، ذَلِكَ أَنَّ سَنَقْصِرُ عَلَى الْبَحْثِ فِي الْإِنْتِقَالِ الْمُفْتَرَنِ بَعْدَ وُجُودِ الرِّوَابِطِ الْإِحَالِيَّةِ وَقُفْدَانِ الْعَلَاqَةِ الدَّلَالِيَّةِ؛⁽²⁷⁾ لِأَنَّ وُجُودَهَا مُعْنٍ عَنِ الْبَحْثِ لَوْجُودِ مُبَرَّرَاتِ الْإِنْتِقَالِ.

وَنُشِيرُ فِي الْبِدَايَةِ إِلَى بَحْثِ فَنِ دَايِكِ فِي الْمَسْأَلَةِ، فَبَعْدَ أَنْ حُلِّلَ الْبَنِيَّةُ الْكُبْرَى فِي قِصَّةٍ وَاحِدَةٍ، يَفْتَرِحُ تَحْلِيلُ نَوْعِ آخَرٍ بِسَرْدِ حِكَايَةِ تَتَدَاخُلِ مَوْضُوعَاتُهَا، فَتَنْحَرِفُ قَلِيلًا، مِمَّا يُؤَدِّي إِلَى تَغْيِيرِ الْمَوْضُوعِ، وَيَحْصُلُ هَذَا إِذَا كَانَتْ جُمْلَةٌ مِنَ الْخُطَابِ لَمْ تُعَدَّ تَنْتَمِي إِلَى الْمَوْضُوعِ الْمُفْتَرَضِ.⁽²⁸⁾ وَقَدْ يَصِلُ هَذَا التَّغْيِيرُ إِلَى أَقْصَى حُدُودِهِ، كَأَنْ يَصِيرَ إِلَى التَّضَادِّ بَيْنَ الْمَوْضُوعَاتِ،⁽²⁹⁾ وَهُوَ مَا يَفْتَضِيهِ اسْتِعْمَالُ بَعْضِ الْأَسَالِبِ وَالْعِبَارَاتِ كَالِاسْتِدْرَاكِ بِ(لَكِنْ)، حَيْثُ يَتَقَابَلُ مَوْضُوعُ الْجُمْلَةِ الْأُولَى تَقَابُلًا تَضَادًّا -مَثَلًا- مَعَ مَوْضُوعِ الْجُمْلَةِ الَّتِي تَلِيهَا. أَوْ التَّخْصِصِ بِأَنْ يَتِمَّ الْإِنْتِقَالُ مِنَ الْإِجْمَالِ إِلَى التَّفْصِيلِ، أَوْ الْعَكْسُ عَنْ طَرِيقِ التَّعْمِيمِ، وَهَذِهِ الْعَلَاqَاتُ أَقْرَبُ إِلَى التَّأْوِيلِ. أَمَّا الْعَلَاqَةُ الْأُخْرَى الْأَكْثَرُ إِيجَالًا فِي الْبُعْدِ فَهِيَ بَابُ الْمُنَاسَبَةِ، وَسَنَأْتِي عَلَى إِفْرَادِهَا بِبَحْثٍ مُسْتَقِلٍّ فِي الْجَانِبِ التَّطْبِيقِيِّ. وَنَنْتَقِلُ بَعْدَ الْحَدِيثِ عَنْ مَوْضُوعِ الْخُطَابِ إِلَى الْبَحْثِ فِي الْعَلَاqَاتِ الْجَامِعَةِ بَيْنَ أَطْرَافِ الْخُطَابِ عُمُومًا، وَبَيْنَ الْآيِ تَحْدِيدًا، وَالَّتِي تَتَجَاوَزُ حُدُودَ الْإِرْتِبَاطِ الشَّكْلِيِّ إِلَى مَا هُوَ أَعَمُّ.

وَلِنَبَيِّنَ الظَّاهِرَةَ بِصُورَةٍ أَدَقَّ نَقِفُ أَوَّلًا عِنْدَ وَاحِدٍ مِنَ التَّفَاسِيرِ الَّتِي عُنِيَتْ بِالتَّفْسِيرِ الْمَوْضُوعِيِّ، وَهُوَ الْأَسَاسُ فِي التَّفْسِيرِ لِلشَّيْخِ سَعِيدِ حَوَّي (ت 1409هـ) وَمِنْ خِلَالِهِ نَعْرِضُ لِسُورَةِ مِنَ الطُّوَالِ، وَهِيَ سُورَةُ الْأَنْعَامِ الَّتِي تَتَعَدَّدُ مَوْضُوعَاتُهَا، فَمِنْ جِهَةِ مُحَاوَلِ تَبْيَانِ أَوْجِهِ الرِّبْطِ بَيْنَ قَضَايَاهَا الْجُزْئِيَّةِ، وَمِنْ أُخْرَى الْكَشْفِ عَنْ كَيْفِيَّةِ إِسْهَامِهَا فِي بِنَاءِ خُطَابِ السُّورَةِ الْمُوَحَّدِ. وَنُحْلِلُ تَفْسِيرَ سُورَةِ قَصِيرَةٍ حَتَّى تَتَضَحَّ لَنَا الظَّاهِرَةُ جَلِيًّا. وَمِنْهُ يُمْكِنُ الْحُكْمُ عَلَى انْسِحَاكِ الْخُطَابِ مَهْمَا امْتَدَّتِ الْبَنِيَّةُ الْخُطِيبِيَّةُ لِلنَّصِّ.

(26) التَّخْرِيرُ وَالتَّنْوِيرُ، (07-06/18).

(27) يُبَيِّنُ فَنِ دَايِكِ إِلَى أَنَّ الْعِبَارَاتِ الْمُسْكَكَةَ لِلْبِنَاءِ/النَّصِّ تَتَرَابُطُ حِينَئِذٍ بِفَعْلِ مَوْضُوعِ الْخُطَابِ/التَّخَاوُرِ مِنْ خِلَالِ عِلَاقَاتِ: السَّبَبِيَّةِ وَالْعِلَّةِ وَالتَّيَجِهَةِ وَالْمُتَعَلَّقاتِ الصُّورِيَّةِ.

(28) وَهُوَ مَا يُقَابَلُ مَبْحَثِ الْإِلْفَاتِ فِي الْبَلَاغَةِ. وَيُسَمِّيهِ مُحَمَّدُ خَطَّابِي بِالْمَوْضُوعِ الْمُتَّحِمِ.

(29) لِلتَّفْصِيلِ أَكْثَرُ يُنْظَرُ: فَنِ دَايِكِ، النَّصُّ وَالسِّيَاقُ، ص 193-195.

اعْتَمَدَ الشَّيْخُ سَعِيدُ حَوَى فِي تَحْدِيدِ الْأَقْسَامِ وَالْمَقَاطِعِ عَلَى الْمَعَانِي مَعَ بَعْضِ الْعَلَامَاتِ، كَالْمُنَاسَبَةِ بَيْنَ مَطْلَعِ الْمَقْطَعِ وَخَاتَمَتِهِ، أَوْ بَيْنَ مُقَدِّمَاتِ الْأَجْزَاءِ وَالْفَقَرَاتِ، وَمِنْهُ تَوَصَّلَ إِلَى تَفْسِيمِهَا قِسْمَيْنِ: الْقِسْمُ الْأَوَّلُ، وَيَمْتَدُّ حَتَّى نِهَايَةِ الْآيَةِ [الأنعام: 94]. بِدَايَتِهِ بِدَايَةِ السُّورَةِ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ [الأنعام: 01]، وَنِهَائَتُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنْكُمْ مَا كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [الأنعام: 94].

وَيَسْتَنِدُّ فِي تَفْسِيمِهِ إِلَى الْمَضْمُونِ الْعَامِّ، وَكَذَا الْمُنَاسَبَةِ بَيْنَ مَطْلَعِهِ وَخَاتَمَتِهِ؛ فَلَايَةُ الْأَوَّلَى فِي الْقِسْمِ الْأَوَّلِ تَتَحَدَّثُ عَنِ الشَّرْكِ فِي الدُّنْيَا، وَأَنَّ الْآيَةَ الْأَخِيرَةَ تَتَحَدَّثُ عَنْ حَالِ الشَّرْكِ وَأَهْلِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ. وَلَا يَخْفَى هَذَا الْوُجْهُ مِنَ الْمُنَاسَبَةِ. (30)

أَمَّا الْقِسْمُ الثَّانِي فَيَبْدَأُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى﴾ [الأنعام: 95]، وَيَنْتَهِي آخِرَ السُّورَةِ. وَالصَّلَةُ وَاضِحَةٌ بَيْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ لِلْإِنْسَانِ، وَبَيْنَ كَوْنِ الْإِنْسَانِ خَلِيفَةً عَلَى هَذِهِ الْأَرْضِ. وَمَنْ تَأَمَّلَ مُقَدِّمَتِي الْقِسْمَيْنِ وَمَضْمُونَيْهِمَا اتَّضَحَ لَهُ بِمَا لَا يَقْبَلُ الْجَدَلَ صِلَةُ ذَلِكَ بِمَحْوَرِ السُّورَةِ.

يَتَأَلَّفُ الْقِسْمُ الْأَوَّلُ مِنْ ثَلَاثَةِ مَقَاطِعَ، وَيَتَأَلَّفُ الْقِسْمُ الثَّانِي مِنْ مَقْطَعَيْنِ؛ أَمَّا الْمَقْطَعُ الْأَوَّلُ مِنَ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ فِي السُّورَةِ: فَيَمْتَدُّ مِنَ الْآيَةِ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ [الأنعام: 01] إِلَى نِهَايَةِ الْآيَةِ: ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ بُخَيْرٌ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: 17]. وَفِيهِ مُقَدِّمَةٌ، هِيَ مُقَدِّمَةُ السُّورَةِ كُلِّهَا، وَتَتَأَلَّفُ مِنْ آيَاتٍ ثَلَاثٍ. فَفَصَّلٌ فِي مَضْمُونِ مَحْوَرِ السُّورَةِ، وَبَنَى عَلَيْهِ وَنَاقَشَ الْكَافِرِينَ. وَبَيَّنَّ الْمَوْقِفَ الصَّحِيحَ لِأَهْلِ الْإِيمَانِ.

ثُمَّ يَأْتِي الْمَقْطَعُ الثَّانِي، وَيَمْتَدُّ مِنَ الْآيَةِ: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: 18] إِلَى نِهَايَةِ الْآيَةِ: ﴿عَلِيمٌ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: 73]، وَالسِّيَاقُ الْخَاصُّ كُلُّهُ يَكَادُ يَكُونُ عَرْضًا لِمَظَاهِرَ مِنْ قَهْرِ اللَّهِ وَحُكْمَتِهِ وَعِلْمِهِ، وَهِيَ الْمَعَانِي الَّتِي ذَكَرْتَهَا أَوَّلَ آيَةٍ فِيهِ، وَلَعَلَّ آخِرَ آيَةٍ فِي الْمَقْطَعِ تَدُلُّ عَلَى هَذَا كُلِّهِ: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ وَيَوْمَ يَقُولُ كُنْ فَيَكُونُ قَوْلُهُ الْحَقُّ وَلَهُ الْمُلْكُ يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ عَلِيمٌ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: 73].

وَيَأْتِي بَعْدَهُ مَقْطَعٌ آخَرُ، هُوَ الْمَقْطَعُ الثَّلَاثُ فِي الْقِسْمِ الْأَوَّلِ مِنْ سُورَةِ الْأَنْعَامِ. وَيَمْتَدُّ مِنَ الْآيَةِ: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ أَعِزَّنِي بِمَا تَدْعُوا الْأَوْلِيَاءَ﴾ [الأنعام: 74] إِلَى نِهَايَةِ الْآيَةِ: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنْكُمْ مَا كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [الأنعام: 94]، وَهُوَ يَعْزِزُ لِقَضَايَا التَّوْحِيدِ، وَلِقَضَايَا الشَّرْكِ، مِنْ خِلَالِ قِصَّةِ إِبْرَاهِيمَ وَعَرْضِهِ لِمَسِيرَةِ مُوَكِّبِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى مَرِّ الْعُصُورِ، وَيَنْتَهِي بِعَرْضِ مَشْهَدٍ مِنْ مَشَاهِدِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ يُؤَنَّبُ فِيهِ الْمُشْرِكُونَ، وَيَتَحَدَّثُ عَنْ كُفْرِ الْكَافِرِينَ بِاللَّهِ تَعَالَى، وَشُرْكَ الْمُشْرِكِينَ بِهِ، كَمَا يُحَدِّثُنَا عَنْ حَالِ هَؤُلَاءِ الْكَافِرِينَ إِذَا رَجَعُوا إِلَى اللَّهِ، وَذَلِكَ لَهُ صِلَةٌ بِمَحْوَرِ السُّورَةِ.

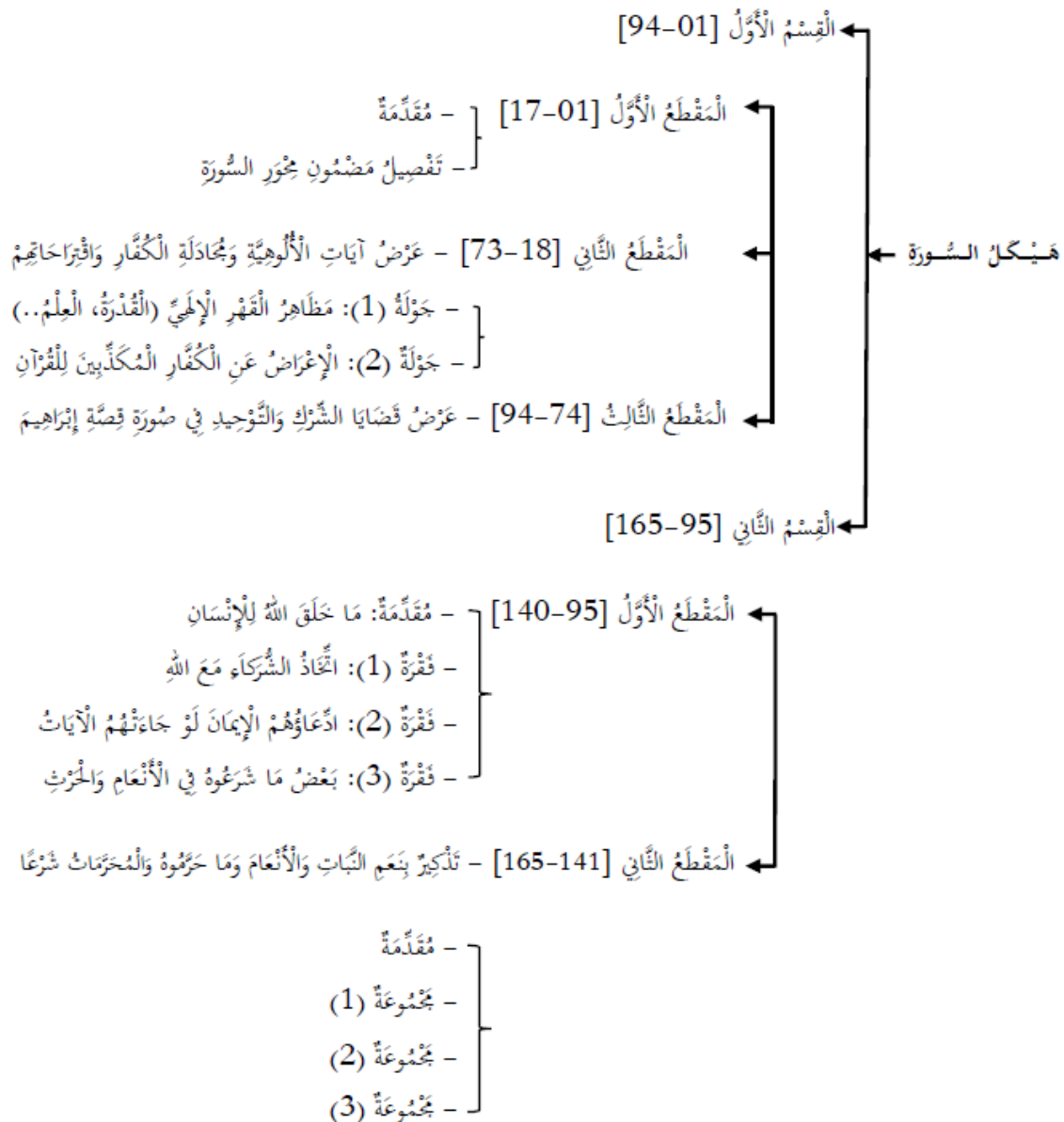
وَهَذَا يَتِمُّ الْقِسْمُ الْأَوَّلُ مِنَ السُّورَةِ فِي التَّعْقِيبِ وَالْعَرْضِ وَالْمُنَاقَشَةِ وَتَأْكِيدِ مَا يَنْبَغِي أَنْ يُؤَكَّدَ. لِيَتَلَوُّهُ الْقِسْمُ الثَّانِي وَهُوَ مَا تَبَقِيَ مِنَ السُّورَةِ، مِنَ الْآيَةِ [95]، إِلَى نِهَايَةِ السُّورَةِ، وَبِدَايَتُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى﴾ [الأنعام: 95] وَهُوَ مَقْطَعَانِ؛

(30) سَعِيدُ حَوَى، الْأَسَاسُ فِي التَّفْسِيرِ، دَارُ السَّلَامِ، الْقَاهِرَةُ، مِصْرَ، ط 06، 1424هـ، (1566/03).

الْمَقْطُوعِ الْأَوَّلِ يَمْتَدُّ مِنَ الْآيَةِ [95] إِلَى خَتَامِ الْآيَةِ: ﴿قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ سَفَهًا بِغَيْرِ عِلْمٍ وَحَرَّمُوا مَا رَزَقَهُمُ اللَّهُ افْتِرَاءً عَلَى اللَّهِ قَدْ ضَلُّوا وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾ [الأنعام:140]. وَيَتَأَلَّفُ مِنْ مُقَدِّمَةٍ وَثَلَاثِ فُقَرَاتٍ. تَتَحَدَّثُ الْمُقَدِّمَةُ عَنِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَعَمَّا خَلَقَ، وَعَمَّا فَعَلَ لِلْإِنْسَانِ، ثُمَّ تَأْتِي ثَلَاثُ فُقَرَاتٍ مَعْطُوفٍ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ، وَكُلُّهَا مَبْدُوءَةٌ بِفِعْلِ مَاضٍ يَتَحَدَّثُ عَنْ مَوَاقِفَ لِلْكَافِرِينَ: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ﴾ [الأنعام:100]، ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَنِهِمْ لَئِنْ جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لَيُؤْمِنُنَّ بِهَا﴾ [الأنعام:109]، ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ نَصِيبًا﴾ [الأنعام:136].

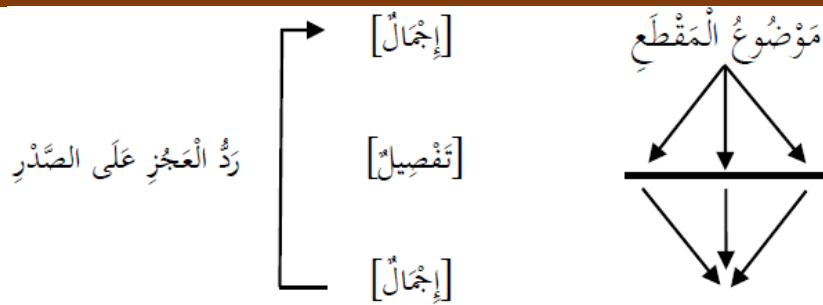
فَإِذَا انْتَهَتْ الْفُقَرَةُ الْأَخِيرَةُ يَعُودُ السِّيَاقُ لِلْحَدِيثِ عَمَّا خَلَقَ اللَّهُ لِلْإِنْسَانِ، وَبِذَلِكَ يَبْدَأُ الْمَقْطُوعُ الثَّانِي مِنَ الْقِسْمِ الثَّانِي: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ﴾ [الأنعام:141]، وَهُوَ تَذَكِيرٌ بِنِعَمِ اللَّهِ، مِنَ النَّبَاتِ وَالْأَنْعَامِ، وَرَدُّ عَلَى مَا افْتَرَوْهُ مِنَ التَّحْلِيلِ وَالتَّحْرِيمِ، وَبَيَانٌ لِلْمُحَرَّمَاتِ. ثُمَّ تَتَّبِعُ الْمُقَدِّمَةُ ثَلَاثَ مَجْمُوعَاتٍ كُلُّهَا مَبْدُوءَةٌ بِفِعْلِ الْأَمْرِ (فُلْ)؛ فَأَوَّلُهَا تَبْدَأُ مِنْ قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ [الأنعام:145]، وَتَضَمَّنَتْ الْحَدِيثَ عَمَّا حَرَّمُوهُ بِمَا لَمْ يُحَرِّمْ، أَمَّا الثَّانِيَةُ فَهِيَ الْوَصَايَا الْعَشْرُ فِي بَيَانِ الْمُحَرَّمَاتِ الَّتِي أَتَى الشَّرْعُ بِتَحْرِيمِهَا، وَآخِرُ الْمَجْمُوعَاتِ فِي أَمْرِ النَّبِيِّ (ﷺ) بِالْإِخْبَارِ بِمَا أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ مِنْ الْهُدَايَةِ، وَهِيَ مِلَّةُ إِبْرَاهِيمَ -عَلَيْهِ السَّلَامُ-.

وَيُمْكِنُ أَنْ نُلْخِصَ هَذَا التَّفْسِيرَ الْمَوْضُوعِيَّ الَّذِي يُبَيِّنُ بَنِيَّةَ السُّورَةِ كَمَا يَلِي:



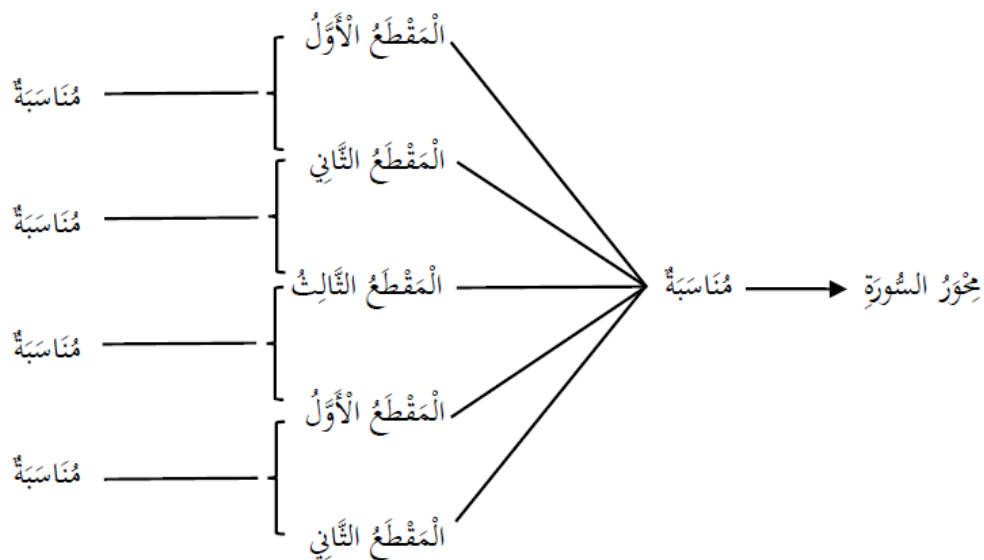
وَأَمَّا مِنْ حَيْثُ الْمَوْضُوعَاتُ الْجَزْئِيَّةُ الَّتِي عَبَّرَ عَنْهَا بِالْمَقَاطِعِ، فَيَعْتَبِرُهَا مَوْضُوعَاتٍ يُحْمَلُ أَوَّلُ الْمَقْطَعِ ثُمَّ تُفَصَّلُ فِي أَشْنَائِهِ، لِنَعُودَ إِلَى الْإِجْمَالِ مِنْ جَدِيدٍ فِي آخِرِهِ، لِيَحْصُلَ بِذَلِكَ الرِّبْطُ الْمَوْضُوعِيُّ (الْمُنَاسَبَةُ) مَعَ الْمَقْطَعِ الْمُؤَالِي؛ فَفِي حَدِيثِهِ، مَثَلًا، عَنِ الْمَقْطَعِ الثَّانِي مِنَ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ [18-73] يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ السِّيَاقَ الْخَاصَّ لِلْمَقْطَعِ كُلِّهِ بِجَوَلَتَيْهِ [18-60] وَ[61-73] يَكَادُ يَكُونُ عَرَضًا لِمَظَاهِرِ مَنْ قَهَرَ اللَّهُ وَحَكَمَتِهِ وَعِلْمِهِ، وَهِيَ الْمَعَانِي الَّتِي ذَكَرَتْهَا أَوَّلُ آيَةٍ فِيهِ، وَلِذَلِكَ فَصَّلَ فِي الْمَقْطَعِ مَظَاهِرَ مَنْ قَهَرَ عَزَّ وَجَلَّ فِي الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ، وَمَظَاهِرَ مَنْ عِلْمِهِ، وَمَظَاهِرَ مَنْ حِكْمَتِهِ، وَهُوَ مَا تَدُلُّ عَلَيْهِ آخِرُ آيَةٍ فِي الْمَقْطَعِ.⁽³¹⁾ وَالْمَقْصُودُ مِنْ هَذَا أَنَّ كُلَّ مَقْطَعٍ يَبْدَأُ بِمَوْضُوعِهِ مُجْمَلًا لِيُفَصَّلَ ثُمَّ يُجْمَلُ فَيَكُونُ كَرْدِّ الْعُجْزِ عَلَى الصَّدْرِ، وَحَتَّى يَتَّضِحَ الْقَصْدُ أَكْثَرُ، مَثَلُ هَذَا التَّفْصِيلِ بِالشَّكْلِ:

(31) يُنْظَرُ: الْمَرْجِعُ السَّابِقُ نَفْسُهُ، (1567/03-1668).



أَمَّا انْتِقَالُ الْخُطَابِ مِنْ حَالَةٍ إِلَى أُخْرَى فَقَدْ جَعَلَ الشَّيْخُ سَعِيدٌ حَوَى كُلَّ مَقْطَعٍ تَفْصِيلاً مُحْضُوراً بَيْنَ إِجْمَالَيْنِ، يَفْتَضِي مُنَاسَبَةً لِرَبْطِهِ بِالْمَقْطَعِ التَّالِي، حَتَّى صَارَتْ عِنْدَهُ حَقِيقَةً مُسَلِّمَةً. لِهَذَا كَثُرَتْ عِبَارَاتُهُ فِي أَنَّ الْمُنَاسَبَةَ وَاضِحَةٌ بَيْنَ تِلْكَ الْمَوْضُوعَاتِ مِنْ جِهَةٍ، وَبَيْنَهَا وَبَيْنَ مَوْضُوعِ السُّورَةِ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى، فَجَدُّ عِبَارَاتٍ مِنْ مِثْلِ: «إِنَّ صَلَّةَ هَذَا الْمَقْطَعِ (يَعْنِي الثَّانِي مِنَ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ) بِمَحْوَرِ السُّورَةِ وَاضِحَةٌ»، وَ«فَمَا بَيْنَ بَدَايَةِ الْمَقْطَعِ وَنَهَائِيَةِ صَلَّةٍ وَاضِحَةٌ»، وَ«إِنَّ صَلَاتِ هَذَا الْمَقْطَعِ (أَي: الْأَخِيرُ مِنَ الْقِسْمِ الثَّانِي) بِذَلِكَ كُلِّهِ وَاضِحَةٌ لَا تَكَادُ تَخْفَى». وَعِنْدَ رَبْطِهِ بَيْنَ الْمَقَاطِعِ يُشِيرُ إِلَيْهَا، كَقَوْلِهِ فِي الْمُنَاسَبَةِ بَيْنَ الْمَقْطَعِ الثَّالِثِ وَالْمَقْطَعِ الْأَوَّلِ مِنَ الْقِسْمِ الْأَخِيرِ، وَعِلَاقَتِهِمَا بِمَحْوَرِ السُّورَةِ: «لَا حِظَّ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي الْمَقْطَعِ عَلَى لِسَانِ إِبْرَاهِيمَ -عَلَيْهِ السَّلَامُ- : ﴿إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [الأنعام: 79]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرْدَى كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [الأنعام: 94]، إِنَّهُ مِنْ مُمْلَحَاتِهِ ذَلِكَ نَذْرُكَ الصَّلَّةِ بَيْنَ الْمَقْطَعِ وَمَحْوَرِ السُّورَةِ».⁽³²⁾

أَيَّ أَنَّ الْمُنَاسَبَةَ بَيْنَ الْمَقَاطِعِ وَبَيْنَ الْمَحْوَرِ تَكُونُ عَلَى هَذِهِ الصُّورَةِ:



رَسْمٌ تَوْضِيحِيٌّ لِلْمُنَاسَبَةِ بَيْنَ مَقَاطِعِ سُورَةِ الْأَنْعَامِ وَبَيْنَ مَحْوَرِهَا

أَمَّا السُّورَةُ الْأُخْرَى الْقَصِيرَةُ الَّتِي سَنَعْرِضُ لَهَا هِيَ سُورَةُ الْمُطَفِّفِينَ، إِذْ تَتَعَدَّدُ مَوْضُوعَاتُهَا هِيَ الْأُخْرَى عَلَى قِصَرِهَا، وَمِنْهُ نَقِفُ عِنْدَ تَحْلِيلِ مَوْضُوعَاتِهَا الْجُزْئِيَّةِ الَّتِي تَنْبِي عَلَيْهَا، وَمَدَى الْمُنَاسَبَةِ الرَّابِطَةِ بَيْنَهَا.

(32) الْمَرْجِعُ السَّابِقُ نَفْسُهُ، (1687/03).

بِالنَّظَرِ فِي قَضِيَّةِ السُّورَةِ نَجِدُ أَنَّ صَاحِبَ الْأَسَاسِ قَسَمَهَا أَرْبَعَةَ مَوْضُوعَاتٍ جُزْئِيَّةٍ تَعُدُّ الْقَضَايَا الَّتِي يَقُومُ عَلَيْهَا مَوْضُوعُ السُّورَةِ الْعَامِّ، فَأُطْلِقُ عَلَيْهَا تَسْمِيَةَ الْفَقَرَاتِ، وَسَارَ فِي تَفْسِيرِهَا بِحَسَبِ وُضُوحِ مَعَالِمِهَا، وَتَرَابُطِ صِلَاتِهَا، وَمِنْهُ جَعَلَهَا أَرْبَعَ فُقَرٍ، لِكُلِّ مِنْهَا مَوْضُوعُهَا عَلَى هَذَا النَّحْوِ:

الْفَقْرَةُ الْأُولَى تَسَمَّرُ إِلَى الْآيَةِ [06]. ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ [المُطَفِّفِينَ: 01] ﴿يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [المُطَفِّفِينَ: 06] حَدَّثَنَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي هَذِهِ الْفَقْرَةِ عَنْ خُلُقٍ مِنْ أَخْلَاقِ الْكَافِرِينَ، وَهُوَ التَّطْفِيفُ فِي الْكَيْلِ وَالْمِيزَانِ، ثُمَّ انْتَقَلَ الْكَلَامُ إِلَى الْحَدِيثِ عَنِ الْكَافِرِينَ بِشَكْلِ عَامٍّ فِي الْفَقْرَةِ الثَّانِيَةِ، فَكَانَتِ الْأُولَى مُقَدِّمَةً لِلْكَلامِ عَنِ الثَّانِيَةِ الَّتِي تَمْتَدُّ مِنَ الْآيَةِ [07] إِلَى نِهَايَةِ الْآيَةِ [17]، أَيِ مِنْ قَوْلِ الْبَارِي سُبْحَانَهُ: ﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْفُجَارِ لَفِي سِجِّينٍ﴾ [المُطَفِّفِينَ: 07] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿ثُمَّ يُقَالُ هَذَا الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ﴾ [المُطَفِّفِينَ: 17].

لَمَّا تَقَدَّمَ مِنْ صِفَاتِ الْفُجَارِ فِي الْفَقْرَتَيْنِ السَّابِقَتَيْنِ: التَّطْفِيفُ فِي الْمِيزَانِ وَالْمِيزَانِ، وَالتَّكْذِيبُ بِيَوْمِ الدِّينِ، وَالْإِعْتِدَاءُ، وَالْإِثْمُ، وَاتِّهَامُ كِتَابِ اللَّهِ بِأَنَّهُ أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ. أَعَقَبَتْهَا الْفَقْرَةُ الثَّالِثَةُ الَّتِي فَصَّلَتْ مَظْهَرًا مِنْ مَظَاهِرِ فَلَاحِ الْمُتَّقِينَ، بَعْدَ أَنْ أَرَتْنَا الْفَقْرَةَ الثَّانِيَةَ مَظْهَرًا مِنْ مَظَاهِرِ خَسَارِ الْكَافِرِينَ،⁽³³⁾ وَلِذَلِكَ كَانَ الْكَلَامَانِ مَفْصُولَيْنِ عَنْ بَعْضِهِمَا عَلَى وَجْهِ التَّقَابُلِ بِالضَّدِّ.

ثُمَّ تَأْتِي فَقْرَةٌ ثَالِثَةٌ وَتَمْتَدُّ مِنَ الْآيَةِ [18] حَتَّى نِهَايَةِ الْآيَةِ [28]، أَيِ مِنْ: ﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ﴾ [المُطَفِّفِينَ: 18] إِلَى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا الْمُقَرَّبُونَ﴾ [المُطَفِّفِينَ: 28].

وَتَتَحَدَّثُ عَمَّا أَعَدَّ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لِلْأَبْرَارِ، وَذَلِكَ مَظْهَرٌ فَلَا حِجْمَ، فَهِيَ إِذَنْ تَفْصِيلٌ لِفَلَاحِ الْأَبْرَارِ، ثُمَّ تَأْتِي الْفَقْرَةُ الرَّابِعَةُ،⁽³⁴⁾ وَتَمْتَدُّ مِنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ أَجْرَمُوا كَانُوا مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يَضْحَكُونَ﴾ [المُطَفِّفِينَ: 29] حَتَّى نِهَايَةِ السُّورَةِ؛ أَيِ: ﴿هَلْ تُؤْتِبُ الْكُفَّارُ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [المُطَفِّفِينَ: 36] لِتُحَدِّثَنَا عَنْ مَوْقِفِ الْكَافِرِينَ مِنَ الْمُتَّقِينَ فِي الدُّنْيَا، وَمَا يُعَاقَبُ بِهِ الْكَافِرُونَ فِي مُقَابِلِ ذَلِكَ فِي الْآخِرَةِ، وَمَا يُجْزَاهُ الْمُتَّقُونَ فِي مُقَابِلِ صَبْرِهِمْ عَلَى ذَلِكَ.⁽³⁵⁾ بَعْدَ أَنْ عَرَفْنَا مَحَلَّ الْفَقْرَةِ الرَّابِعَةِ فِي السِّيَاقِ الْخَاصِّ وَالسِّيَاقِ الْعَامِّ فِي السُّورَةِ؛ يُمَكِّنُ إِجْمَالُ هَذَا التَّفْسِيرِ عَلَى النَّحْوِ السَّابِقِ فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ بِالشَّكْلِ الْمُوَالِي:

(33) الْمُرْجِعُ السَّابِقُ نَفْسُهُ، (6429/11).

(34) لَمْ يُفْصَلِ الشَّيْخُ فِي مَوْضُوعِ الْفَقْرَةِ الرَّابِعَةِ كَثِيرًا، وَاسْتَفَى بِنَقْلِ كَلَامِ صَاحِبِ الظَّلَالِ، (3862/06).

(35) يُمَكِّنُ أَنْ نُلَاحِظَ جَلِيًّا أَنَّ الْفُقَرَاتِ الْأَرْبَعَ لِلْسُّورَةِ مَفْصُولَةٌ عَنْ بَعْضِهَا، وَهُوَ مَا يَنْبَغُ عَلَى التَّسْأُلِ عَنْ مَدَى الرِّبْطِ الدَّلَالِيِّ بَيْنَ مَوْضُوعَاتٍ مُتَابِنَةٍ فِي سُورَةٍ وَاحِدَةٍ. إِلَّا أَنَّ بَحْثَ مُسَوِّغِ الْفُصْلِ بَيْنَ كُلِّ فُقْرَتَيْنِ يُزِيلُ مِثْلَ هَذَا الْإِسْتِفْهَامِ؛ فَبَيْنَ الْفُقْرَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ عِلَاقَةٌ غُمُومٌ وَخُصُوصٌ وَجْهِيٌّ، وَبَيْنَ الثَّانِيَةِ وَالثَّالِثَةِ مُقَابَلَةٌ وَعِيدُ الْفُجَارِ بِوَعْدِ الْأَبْرَارِ. وَكُلُّهَا مِمَّا يُنَاسِبُ نَظْمَ الْآيَاتِ.

- الفقرة الأولى [06-01] التطفيف في الكيل والميزان خلق من أخلاق الكافرين
- الفقرة الثانية [17-07] الحديث عن الكافرين بشكل عام
- الفقرة الثالثة [28-18] - تفصيل مظهر من مظاهر فلاح المتقين
- الفقرة الرابعة [36-29] موقف الكافرين من المتقين في الدنيا، وما يعاقب به
- هيكّل السورة

الكافرون في مقابل ذلك في الآخرة

رسم توضيحي لل فقرات المكونة لهيكل سورة المطففين

بعد هذا العرض الموجز، يمكن إجمال أهم النتائج في النقاط التالية:

- أن موضوع الخطاب أحد أهم مباحث الانسجام الدلالية التي تتجاوز النظرة الشكلية، إذ إن سور القرآن الكريم تعد نصاً واحداً، ثم الرّبط بين مختلف الموضوعات والقضايا التي وردت فيه، كما أنها تجاوزت تجزئته جُملياً بالنظر إلى موضوعه الشامل.
- أن الطول والقصر لا يكونان معياراً لتحديد القضايا في السورة الواحدة.
- من عرض الموضوعات الجزئية لكل سورة نجد أن التحليل كان قائماً على النظر إليها كموضوع واحد مترابط الأجزاء متسلسل الوقائع، ينتفي معه حذف جزء منه أو تغيير موقعه، كل هذا مع استحضار أوجه المناسبة في أكثر القضايا التي وردت فيه.
- أن بحث العلاقات الدلالية في النص القرآني لا تحكمه ضوابط معينة، فيؤول النص الواحد بالنظر إلى زوايا المعالجة، إما من باب المناسبة، أو من باب العلاقات الداخلية كالعُموّم والخصوص، أو الإجمال والتفصيل.
- ينبغي الهيكل الموضوعي لسورة الأنعام على قسمين رئيسيين؛ يتألف الأول من ثلاثة مقاطع، ويتألف الثاني من مقطعين؛ يبدأ كل مقطع بموضوعه مجملاً ليفصل ثم يجمل مرة أخرى، ويرتبط بغيره من المقاطع بمناسبة موضوعية.
- تستعمل سورة المطففين على قصرها على أربعة موضوعات جزئية تُعد ترتبط فيما بينها بعلاقات دلالية كالتقابل على وجه الضد والتفصيل.

قائمة المصادر والمراجع.

- القرآن الكريم، برواية حفص عن عاصم.

أ. الكتب:

1. الأساس في التفسير، سعيد حوى، دار السلام، القاهرة، مصر، ط06، 1424هـ.
2. بلاغة الخطاب وعلم النص، صلاح فضل، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، دط، 1992م.
3. التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)، محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس، دط، 1984م.

4. التَّحْلِيلُ اللَّغَوِيُّ لِلنَّصِّ، مَدْخَلٌ إِلَى الْمَفَاهِيمِ الْأَسَاسِيَّةِ وَالْمَنَاهِجِ، كلاوس برينكر، تَرْجَمَهُ: سَعِيدٌ حَسَنٌ بَحِيرِي، مُؤَسَّسَةُ الْمُخْتَارِ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ، مِصْرُ، ط01، 2005م.
 5. دِيَوَانُ الشَّنْفَرَى، تَحْقِيقٌ: إِمِيلُ بَدِيعٌ يَعْقُوبُ، دَارُ الْكِتَابِ الْعَرَبِيِّ، بَيْرُوتُ، ط2، 1996م.
 6. دِيَوَانُ كُثَيْرِ عَزَّةَ، جَمْعُهُ وَشَرْحُهُ: إِحْسَانُ عَبَّاسُ، دَارُ الثَّقَافَةِ، بَيْرُوتُ، لُبْنَانُ، دط، 1391هـ/1971م.
 7. دِيَوَانُ مَجْنُونِ لَيْلَى (فَيْسِ بْنِ الْمُلُوحِ)، حَقَّقَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ وَقَدَّمَ لَهُ: مُحَمَّدٌ إِبْرَاهِيمُ سَلِيمُ، دَارُ الطَّلَائِعِ، الْقَاهِرَةُ، مِصْرُ، دط، 2010م.
 8. دِيَوَانُ النَّابِغَةِ الدُّبَيَّانِي، شَرْحٌ وَتَقْلِيدٌ: عَبَّاسُ عَبْدِ السَّاتِرِ، دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ، بَيْرُوتُ، لُبْنَانُ، ط03، 1996م.
 9. رُوحُ الْمَعَانِي فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ وَالسَّنْعِ الْمَثَانِي، مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْحُسَيْنِيِّ الْأَلُوسِيِّ، تَحْقِيقٌ: عَلِيُّ عَبْدِ الْبَارِي عَطِيَّةَ، دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ، بَيْرُوتُ، لُبْنَانُ، ط01، 1415هـ.
 10. كِتَابُ الصَّنَاعَتَيْنِ: الْكِتَابَةُ وَالشَّعْرُ، أَبُو هَلَالٍ الْعَسْكَرِيُّ، دط، دت.
 11. لِسَانِيَّاتُ النَّصِّ، مَدْخَلٌ إِلَى انْسِحَامِ الْخُطَابِ، مُحَمَّدُ خَطَّابِي، الْمَرْكَزُ الثَّقَافِيُّ الْعَرَبِيُّ، الدَّارُ الْبَيْضَاءُ، الْمَغْرِبُ، ط02، 2006م.
 12. مَدْخَلٌ إِلَى عِلْمِ النَّصِّ وَمَجَالَاتُ تَطْبِيقِهِ، مُحَمَّدُ الْأَخْضَرُ الصَّبِيحِيُّ، مَنَشُورَاتُ الْإِخْتِلَافِ، الْجَزَائِرُ، ط01، 2008م.
 13. مَدْخَلٌ إِلَى عِلْمِ اللُّغَةِ النَّصِّيِّ، فَالْفَجَانَجُ هَايِنُهُ مِنْ وَدَيْتِرْ فَيَهْفِيَجِرْ، تَرْجَمَهُ: فَالِحُ بْنُ شَيْبِ الْعَجْمِيِّ، مَطَابَعُ جَامِعَةِ الْمَلِكِ سُعُودٍ، الْمَمْلَكَةُ الْعَرَبِيَّةُ السُّعُودِيَّةُ، دط، 1419هـ.
 14. مِفْتَاحُ الْعُلُومِ، يُوسُفُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ السَّكَّاكِيُّ، ضَبَطَهُ وَكَتَبَ هَوَامِشُهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ: نَعِيمُ زُرُورُ، دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ، بَيْرُوتُ، لُبْنَانُ، ط02، 1987م.
 15. الْمُؤَافَقَاتُ فِي أَصُولِ الْأَحْكَامِ، إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى بْنِ مُحَمَّدٍ اللَّخْمِيُّ الْعَرْنَاطِيُّ الشَّاطِئِيُّ، تَحْقِيقٌ: أَبِي عُبَيْدَةَ مَشْهُورِ بْنِ حَسَنِ آلِ سَلْمَانَ، دَارُ ابْنِ عَفَّانَ، الْمَمْلَكَةُ الْعَرَبِيَّةُ السُّعُودِيَّةُ، ط01، 1417هـ/1997م.
 16. النَّصُّ وَالسِّيَاقُ، فَا ن دَايْكَ، تَرْجَمَهُ: عَبْدُ الْقَادِرِ قَيْنِي، أَفْرِيقِيَا لِلنَّشْرِ، الدَّارُ الْبَيْضَاءُ، الْمَغْرِبُ، دط، 2000م.
- ب. الرِّسَائِلُ وَالْأَطْرُوحَاتُ:**
17. الْإِتْسَاقُ وَالْإِنْسِحَامُ فِي الْقُرْآنِ، مِفْتَاحُ بْنُ عُرُوسَ، أُطْرُوحُهُ دُكْتُورَاهُ دَوْلَةُ، جَامِعَةُ الْجَزَائِرِ، 2006/2007م.
- ج. الْمَقَالَاتُ:**
18. التَّرْتِيبُ فِي النَّصِّ، سَلَكَتَا، تَرْجَمَهُ: مِفْتَاحُ بْنُ عُرُوسَ، دط، دت.